تقرير
الورشة العربية
حول

المقاولة وحقوق الإنسان

أية آفاق لتنزيل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

الرباط / عن بعد الأربعاء 19 نونبر 2025

بدعم من :

الفهرس

السياق العام 3

الأهداف 4

الصيغة والمنهجية 4

المشاركون 4

الجلسة الافتتاحية 5

الجلسات الموضوعاتية 7

الخلاصات واختتام الأشغال 11

السياق العام

تواكب الدول العربية الجهود الدولية الرامية لتقوية التزام الدول والمقاولات بحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة تلك التي أفضت إلى اعتماد مجلس حقوق الإنسان لمبادئ توجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان خلال سنة 2011، كإطار أممي يرتكز على ثلاثة أسس تتمثل في التزام الدول باحترام حقوق الإنسان والحريات وحمايتها وإعمالها، وامتثال المؤسسات التجارية للقوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان وحمايتها في سياق أنشطتها، وتوفير سبل الانتصاف المناسبة والفعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة للحقوق والحريات.

وفي سياق دولي وعربي يعرف أزمات اقتصادية وتحديات أمنية ومناخية وتحولات ديمغرافية تزيد من منسوب اللايقين وتحد من قدرة دول المنطقة العربية على ترسيخ أسس التنمية الاقتصادية الدامجة والمستدامة، تبدو الأهمية القصوى لفتح الحوار وتعميقه بين الفاعلين المعنيين بالدول العربية حول السبل والآفاق لإدماج حقوق الإنسان في الأعمال التجارية بالمنطقة العربية، ومواكبة المستجدات والمبادرات الدولية ذات الصلة، بما يمكن من الاستئناس بها وتبني أفضلها وأنسبها من طرف الدول العربية، فضلا عن تنسيق الجهود وتوحيدها في مختلف المسارات والمحطات الدولية، بما يراعي خصوصيات وأولويات الدول العربية في إرساء أسس التنمية المستدامة، ويساهم في تعزيز حقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، يندرج انعقاد الورشة العربية حول موضوع "**المقاولة وحقوق الإنسان: أية آفاق لتنزيل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**"، التي نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتعاون مع جامعة الدول العربية يوم 19 نونبر 2025، في إطار تنفيذ توصيات الدورتين 55 و56 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، المتعلقة باستضافة المملكة المغربية لورشة عربية حول موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بهدف الإسهام في تملك الدول العربية للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، واستجلاء السبل واستشراف الآفاق لانخراط دول المنطقة العربية في إعمال هذه المبادئ التوجيهية، والتعاون لتوحيد الرؤى بشأن التوجهات المشتركة بخصوص اعتماد صك دولي ملزم.

الأهداف

تم تنظيم هذه الورشة في ظل سياق دولي خاصة منطقة عربية تشهد وتخضع لأزمات مترابطة تفرض تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة، للحفاظ على التزاماتها باحترام حماية وتسريعها حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية، وإيجاد سبل انتصاف فعالة في حالة وقوع ضرر.

كان لهذه الورشة هدفين رئيسيين :

(أ) تعزيز مستوى الوعي بين الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية النشيطة في مجال تكريس حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الإنسان والمقاولة بصفة خاصة.

(ب) تثبيت دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان كجهة استراتيجية فاعلة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للنهوض ولتنزيل، في إطار تشاركي، المبادئ التوجيهية الأممية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

كما شكل اللقاء فرصة لدراسة كيفية تمكين مختلف الجهات المعنية من تسريع وتكثيف تطبيق المبادئ التوجيهية في سياق هذه التحديات، من خلال تحليل نقدي لما تم إنجازه، والرهانات متعددة الأبعاد، والحلول المبتكرة والمقاربات المعتمدة التي يمكن أن تُحدث تغييرًا تحوليا وذلك لمعالجة مختلف القضايا عبر تسليط الضوء على الركائز الثلاث للمبادئ التوجيهية:

- دور الدولة في عالم التحولات السريعة **(الحماية)**؛
- التزامات الشركات بالعناية الواجبة بحقوق الإنسان **(الاحترام)**؛
- الولوج إلى العدالة وسبل الانتصاف للجميع **(الانتصاف)**.

الصيغة والمنهجية

المشاركون

شارك في هذه الورشة مجموعة (حوالي 60 مشاركا) من الفاعلين الإقليميين (دول أعضاء الجامعة العربية) والوطنيين يمثلون الآليات الوطنية لإعداد التقارير والتنفيذ والتتبع، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقطاعات حكومية، والسلطة القضائية بالإضافة إلى خبراء دوليين في مجال المقاولة وحقوق الإنسان.

الجلسة الافتتاحية

- **كلمة السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية:**

أُفتتحت أشغال هذه الورشة بكلمة ألقاها السيد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، عبر من خلالها عن شكره لجميع الفاعلين الوطنيين والدوليين على مشاركتهم في هذه الورشة العربية، والتي تتماشى مع الرغبة المشتركة للدول العربية لمواكبة الدينامية الدولية الناشئة في هذا المجال، لاسيما ما يتعلق بتفعيل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

كما أشار السيد المندوب الوزاري إلى أن تنظيم هذه الورشة يندرج في سياق النقاش الدولي بشأن إعداد صك دولي ملزم يعكس التطورات المعيارية الدولية وحاجيات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول، وكذا السياق العربي تماشيا مع مخرجات المؤتمر البرلماني الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية، والمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم من طرف المملكة المغربية في يونيو 2025.

وأكد السيد المندوب الوزاري على أهمية تعزيز الحوار والتناظر وطنيا، وإقليميا، ودوليا بخصوص مستجدات القضايا الحقوقية وإشراك جميع الفاعلين المعنيين بحقوق الإنسان، ومن ضمنهم الفاعل الاقتصادي الذي تعد المقاولة أحد مكوناته الأساسية باعتبار دورها الرئيسي على مستوى تحقيق التنمية والنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مبرزا أن حقوق الإنسان تعد شرطا أساسيا لبناء اقتصاد تنافسي مستدام ومنصف، بحيث أن إدماج مبادئها ضمن السياسات الاقتصادية يعزز العدالة الاجتماعية، ويحد من الإقصاء والتمييز، ويجلب الاستثمار، ويساهم في بناء الثقة في بيئة الأعمال، ويعزز الأمن والسلم والاستقرار.

كما ذكر السيد المندوب الوزاري بالأطر المرجعية الدولية التي تبرز وجود ترابط بين الديناميات الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن المقاولة تعد مؤسسة ربحية وفضاء اقتصاديا تمارس فيه حقوق الإنسان، وهو ما يقتضي اعتماد مقاربات حقوقية دامجة توازن بين تطوير الاقتصاديات وحماية حقوق الأفراد، من خلال إيلاء العناية لثلاثة التزامات جوهرية تتعلق أولا باحترام حقوق الإنسان والحريات وحمايتها وإعمالها، وثانيا بامتثال المؤسسات التجارية للقوانين ذات الصلة بحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان في سياق أنشطتها، وثالثا بتوفير سبل الانتصاف المناسبة والفعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة للحقوق والحريات.

وفي الختام، أكد السيد المندوب الوزاري ضرورة تقوية أدوار الأطراف المعنية في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في بيئة الأعمال وداخل المقاولات، خاصة الحكومات والسلطات القضائية والبرلمانات وكذا المؤسسات الوطنية، وأهمية التعاون الدولي والإقليمي لإثراء الحوار والنقاش وتبادل التجارب والخبرات وتشجيع

الممارسات الفضلى التي تُعزز المسؤولية الاجتماعية للمقاولات بين الدول كدعامة للجهود الدولية الرامية إلى تطوير المنظومة المعيارية الدولية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

- **كلمة السيد مدير حقوق الإنسان بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية:**

أشاد السيد مدير حقوق الإنسان خلال كلمته بالدور الرائد الذي تضطلع به المملكة المغربية في تفعيل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، مشيرا إلى أهمية تنظيم هذه الورشة، كونها تمثل فضاء لتعميق النقاش وتبادل التجارب، بما يسهم في دعم المبادرات الرامية إلى تنفيذ سياسات تحترم الحقوق وتضمن التنمية المستدامة، خاصة في سياق إقليمي يتسم بالتطورات والتحولات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية، مشددا على ضرورة الربط بين متطلبات التنمية الاقتصادية وواجب احترام حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن التحديات التي تواجهها الدول العربية من تغيرات اقتصادية واجتماعية، تستدعي تطوير مقاربات تقوم على المسؤولية المشتركة، مبرزا ضرورة مواصلة تطوير الأطر التشريعية والمؤسساتية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

كما أكد السيد مدير حقوق الإنسان على الأهمية التي توليها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لموضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال تعزيز احترام المبادئ التوجيهية الدولية لحقوق الإنسان ودعم تعزيز العمل المشترك بالمنطقة العربية لحماية حقوق الإنسان لضمان كرامة الفرد العربي.

- **كلمة السيد رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان:**

وفي كلمة تقدم السيد رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بعبارات تقديم الشكر للمندوبية الوزارية على تنظيم هذه الورشة العربية التي تعد مبادرة محمودة لدعم الجهود الهادفة للنهوض ولترسيخ حقوق الإنسان وضمان تحقيقها، حيث ركز على أهمية العمل المشترك لتعزيز الأطر التنظيمية لحقوق الإنسان، انسجاما مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ودعا إلى التفكير في سبل تطبيقها على المستوى المحلي والإقليمي، ومشيرا إلى واجبات الدول المتعلقة بالاحترام والحماية والإعمال ودور الشركات في تعزيز مناخ الأعمال التجارية وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان، كما أكد على ضرورة الربط بين مسارات التنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان، باعتباره مرتكزا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة والعادلة، وذلك بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان داخل منظومة الأعمال، وتقوية التزام الدول والفاعلين الاقتصاديين باحترام وحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية.

وفي الختام، أكد رئيس اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان حرص اللجنة على دعم الجهود الرامية لتعزيز حقوق الإنسان والعمل مع جميع الشركاء لضمان حماية حقوق وحريات الأفراد وحمايتها وتحقيق تنمية مستدامة وعادلة.

- **كلمة السيدة الممثلة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب:**

أكدت السيدة إيلاريا ، الممثلة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب في كلمتها، على أهمية تنظيم هذه الورشة التي تعكس الالتزام المشترك بربط التنمية الاقتصادية بحقوق الإنسان، وركزت على تجارب بعض الدول العربية لدمج مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان في السياسات العمومية والقوانين وكذا الاستراتيجيات الوطنية، معتبرة أن هذه الورشة بمثابة استكمال لعدد من المبادرات التي اتخذتها المملكة المغربية في مسار ربط الأعمال التجارية بحقوق الإنسان، ومساهمتها في تعزيز الجهود الجماعية لوضع حقوق الإنسان في صلب الأنشطة الاقتصادية.

الجلسات الموضوعاتية

أعدت هذه الورشة لتكون بمثابة منصة مفتوحة وديناميكية لإجراء مناقشات شاملة ومعمقة حول قضايا جوهرية على أجندة الأعمال وحقوق الإنسان. وقد برمجت الجلسات الموضوعاتية لتشجيع وتسهيل تبادل الأفكار ووجهات النظر المتنوعة. بهدف فسح المجال لحوار تفاعلي يعزز فهمًا أعمق للقضايا الرئيسية من خلال التطرق إلى:

- **الجلسة الأولى: التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان وإعمالها في سياق الأعمال التجارية:**

عرفت الجلسة الأولى تقديم مداخلة حول التزامات الدول باحترام حقوق الإنسان وإعمالها في سياق الأعمال التجارية، تطرق من خلالها السيد **محمد عادي**، مدير مركزي بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان إلى الأطر التوجيهية في مجال حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أو ما يعرف بإطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" المعتمد بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 4/17 سنة 2011.

وأشار السيد المدير إلى الركائز التي تستند إليها هذه المبادئ، المتمثلة في واجب الدولة توفير الحماية من انتهاكات الأطراف لحقوق الإنسان، ومسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان، وضمان وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف القضائي وغير القضائي .

وأكد السيد المدير أن انخراط المملكة المغربية في إعمال المبادئ التوجيهية حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يندرج في إطار دينامية وطنية تترجمها الإرادة العليا للدولة لترسيخ أسس تنمية عادلة ومستدامة، يجسدها الإطار الدستوري والمؤسساتي الداعم للحقوق والحريات ولأسس التنمية المستدامة، ولانخراط المملكة في الدينامية الدولية والإقليمية ذات الصلة بموضوع المقاولة وحقوق الإنسان، فضلا عن المبادرات الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية .

وقد انصب النقاش خلال هذه الجلسة حول السبل الكفيلة بتنزيل الالتزامات المتعلقة بالمقاولة وحقوق الإنسان، وتقديم تجارب بعض الدول العربية بخصوص دمج معايير حقوق الإنسان في الأعمال التجارية.

إذ باشرت **دولة البحرين** تعزيز الحوار والتعاون بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والغرف التجارية والمجتمع المدني لرفع مستوى الوعي على أهمية احترام حقوق الإنسان في الأعمال التجارية وتشجيع الشركات على تبني ودمج معايير حقوق الإنسان في استراتيجيات الأعمال التجارية.

كما نظمت **اللجنة العمانية لحقوق الإنسان** لقاءات تحسيسية لزيادة المعرفة والوعي بخصوص احترام معايير حقوق الإنسان في الأعمال التجارية. إذ أن اللجنة العمانية لحقوق الإنسان بصدد إعداد مشروع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان.

- **الجلسة الثانية: دور المقاولات بوصفها هيئات من المجتمع في الالتزام بحماية حقوق الإنسان في سياق أنشطتها**

خلال هذه الجلسة التي تكلفت **بتسييرها السيدة فاطمة بركان**، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

قدمت مداخلة حول دور المقاولات بوصفها هيئات من المجتمع في الالتزام بحماية حقوق الإنسان في سياق أنشطتها، تطرقت من خلالها السيدة **كريستيل باسل**، خبيرة دولية في مجال المقاولة وحقوق الإنسان، إلى مكانة الشركات كجزء من النسيج المجتمعي وفاعلا في التنمية الاقتصادية، مشيرة إلى تغير منظور المجتمع لدور الشركات، وذلك بجعلها معنية بحماية حقوق الإنسان في سياق مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

وأبرزت أن دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط تتمتع بموقع استراتيجي خاص، يجعلها في قلب سلاسل القيمة العالمية، مما يمنح الشركات في هذه الدول فرصة التميز من خلال موقعها كشريك موثوق ومسؤول، وفي المقابل ينتظر منها أن تكون فاعلة في المجتمع، بتبني نهج استباقي في إدارة المخاطر، ونظم استخدام وتشغيل

عادلة، وأجور منصفة، وديناميات بيئية حقيقية، وقنوات تمكن العمال والمجتمعات من التعبير عن انتظاراتهم.

كما أكدت الخبيرة أن احترام حقوق الإنسان في سياق أنشطة الشركات يمنحها فرصة رفع إنتاجيتها وقدرتها على التأقلم والصمود وتطوير استثماراتها وضمان استمرارية أعمالها، مشيرة إلى أن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان نصت على التزامات الشركات المرتبطة باحترام حقوق الإنسان من خلال تجنب انتهاك هذه الحقوق في سياق أعمالها، وكذا العمل على توقع المخاطر والآثار السلبية المرتبطة بأنشطتها ومعالجتها عند حدوثها .

وقد انصب النقاش خلال هذه الجلسة على السبل الكفيلة بتعزيز مسؤولية المقاولات في احترام حقوق الإنسان، ودور الدول في إدماج مبادئ حقوق الإنسان لدى المقاولات. وقد استعرض ممثل **الجمهورية الإسلامية الموريتانية** تجربة بلادها في مجال الأعمال التجارية واحترام حقوق الإنسان، من خلال إرساء إطار قانونيمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان يرتكز على الاستراتيجية الوطنية لترقية وحماية حقوق الإنسان هي وثيقة مرجعية شاملة تحدد رؤية وطنية لإعمال الحقوق، وتستند إلى مبادئ العدالة الاجتماعية والتطور الاجتماعي ودولة القانون، وتفعيل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تهدف إلى تشجيع الشركات على احترام حقوق الإنسان مع ربط الحقوق بالتنمية بدمج أهداف التنمية المستدامة كمرجعية منهجية لضمان فعل حقوقي مسؤول وملموس. و أن موريتانيا في طور انجاز دراستين حول: "تدبير الصناعة الاستخراجية على البيئة" و"المقاولة كدعامة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعات المحلية".

- **الجلسة الثالثة: سبل الانتصاف الفعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية**

خلال الجلسة الثالثة، تم تقديم مداخلة حول سبل الانتصاف الفعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، تطرق من خلالها السيد **عبد اللطيف الشنتوف**، قاضي وخبير في مجال العدالة وحقوق الإنسان وعضو المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمملكة المغربية، إلى مجالات التدخل التي يمكنها توفير سبل الانتصاف الفعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، إذ أبرز أن الانتهاكات تخص

إما العنصر البشري المتمثل في أُجراء المقاولة، أو الآثار الناجمة عن أنشطة المقاولات على البيئة والمناخ والتجمعات البشرية.

وتطرق في هذا الشأن، إلى سبل الانتصاف لمواجهة هذه الانتهاكات المحتملة والمتمثلة في سبل الانتصاف القضائية عبر اللجوء إلى القضاء، وسبل الانتصاف غير القضائية عبر لجان الرصد والتصدي لحالات انتهاك حقوق الإنسان داخل المقاولات وجمعيات المجتمع المدني، وسبل الانتصاف المؤسساتية التي تتم عبر المؤسسات واللجن الوطنية التي تعمل على الوقاية والحد من الأضرار الناجمة عن أنشطة المقاولات.

- **الجلسة الرابعة: تحليل السبل والمقاربات المعتمدة لإعمال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان**

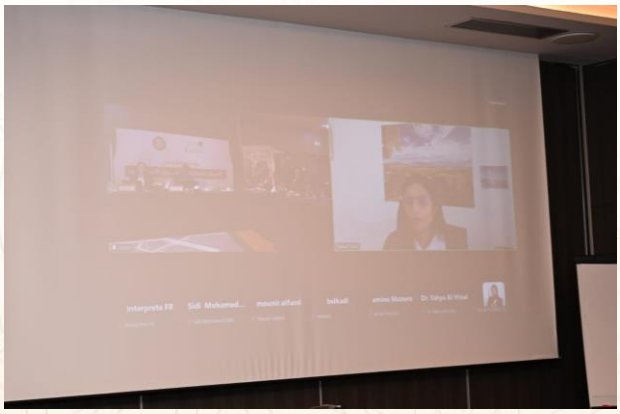

خلال الجلسة الرابعة تم تقديم مداخلة حول السبل والمقاربات المعتمدة لإعمال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تطرقت من خلالها السيدة **تقوى طياري**، خبيرة دولية في مجال المقاولة وحقوق الإنسان، إلى دور الدول في توفير الترسانة القانونية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يمكن من احترامها من طرف المقاولات والشركات العاملة في نطاق سيادتها الوطنية، وكذا توفير سبل الانتصاف والتشكي في حال انتهاك حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، واعتماد خطط وطنية في هذا المجال.

واقترحت السيدة الخبيرة عدة مداخل ميسرة للإعمال الجيد للمبادئ التوجيهية على صعيد الدول من بينها المصادقة على معاهدات حقوق الإنسان والبروتوكولات التابعة لها، واعتماد قانون وطني لتطبيق العناية الواجبة داخل المقاولة، وتعزيز الدور الرقابي للهيئات الوطنية ذات الصلة بالمقاولة وحقوق الإنسان، وإرساء منظومة قضائية فعالة وضمان الوصول العادل إلى سبل الانتصاف، واعتماد خطط وطنية للمقاولة وحقوق الإنسان وتحيينها دوريا.

وقد انصب النقاش خلال هذه الجلسة على سبل الانتصاف الفعالة لمواجهة الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية وضمان احترام المبادئ التوجيهية ، وذلك من خلال تعزيز دور المقاولة في ضمان الوصول إلى الانتصاف عبر إرساء سبل الانتصاف داخل المؤسسة الاقتصادية، وبتعزيز دور النقابات لحل النزاعات داخل المؤسسة لتفادي اللجوء إلى القضاء، وبرفع مستوى الوعي والتكوين بشأن المبادئ التوجيهية، وبإشراك المؤسسات الاقتصادية في إعداد القوانين والتشريعات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وبتشجيع المصادقة على اتفاقيات حقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية،

وبتعزيز سبل الانتصاف في إطار اتفاقيات الاستثمار المتعددة الأطراف والثنائية، و باعتماد خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان والأعمال التجارية.

الخلاصات واختتام الأشغال

عرضت في الجلسة الختامية خلاصات الورشة التي سلطت الضوء على الرسائل الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية، واقتراح بعض الأفكار للمضي قدمًا من خلال:

1. تأكيد الأهمية البالغة لإعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وباقي المرجعيات المعيارية الدولية، والحاجة إلى تحسين التفاعل مع اجتهادات الآليات الدولية والإقليمية في هذا المجال؛
2. أهمية تعزيز التعاون والحوار الدولي والإقليمي، بما يمكن من إعداد صك دولي ملزم، وتبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى بين الدول وباقي الأطراف المعنية؛
3. الحاجة إلى إدماج بعد حقوق الإنسان في اتفاقيات التعاون الاقتصادي الدولي والمشاريع الاستثمارية الدولية الكبرى؛
4. بذل اهتمام أكبر بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان على مستوى أعمال الشركات متعددة الجنسيات والشركات المشرفة على التكنولوجيات الحديثة؛
5. أهمية تعزيز التخطيط الاستراتيجي وتقوية الحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية؛
6. ضرورة التوفيق بين حماية حرية المبادرة والابتكار وتحقيق الهدف الربحي للمقاولة وحماية حقوق الإنسان وضمان استدامة الموارد وتقليص المخاطر والآثار السلبية؛
7. مراعاة مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف والشفافية والحكامة والنزاهة والاستدامة والإدماج والجودة ودراسة الأثر في الأعمال التجارية؛
8. التأكيد على ضرورة العناية بدور المقاولات في الوفاء بالالتزامات والوظائف الاجتماعية والحقوقية والتنموية، ودعم المقاولات المتوسطة والصغرى لاحترام لهذه الالتزامات، والعناية بالاقتصاد غير المهيكل؛
9. الحاجة إلى دمج معايير حقوق الإنسان على مستوى منظومات الإنتاج وسلاسل التوريد، وعلى صعيد العلاقة مع العمال والمستهلكين والزبناء، وعلى مستوى حماية الفئات الهشة والضعيفة، وخاصة الاهتمام بحقوق النساء والأطفال، وكذا الاهتمام بحقوق العمال؛

10. تقوية التعبئة المجتمعية وتعزيز القدرات ونشر ثقافة حقوق الإنسان بأوساط المقاولات وعلى مستوى أعمال الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛

11. الحث على تقوية جوانب التعاون بين الأطراف المعنية على المستوى الوطني والنهوض بالوظائف التضامنية والاجتماعية والمواطناتية للمقاولات؛

12. استحضار الحاجة إلى توفير وسائل عمل إدارية وقانونية وتقنية وعلمية وإجرائية تسهم في إعمال المبادئ التوجيهية والأطر المرجعية على صعيد الأعمال التجارية، وخاصة على مستوى الحماية والوقاية والمراقبة والتتبع؛

13. أهمية توفير آليات للتظلم والانتصاف والوساطة المؤسساتية لمعالجة الانتهاكات والخروقات المرتكبة في سياق الاعمال التجارية؛

14. استحضار أهمية تقوية أدوار السلطة القضائية وتعزيز الرقابة القضائية لإقرار العدالة والتعويض وجبر الضرر وتحقيق المسائلة وضمان عدم التكرار والكشف عن الخروقات المرتكبة؛

15. التشجيع على تعزيز طرق التسوية الودية للنزاعات والتظلمات والنهوض بالوساطة المدنية، بغية ضمان معالجة الخروقات بشكل طوعي وسريع وميسر وفعال؛

16. أهمية الرفع من مستويات الاقتراح والترافع والرصد والمتابعة والتوعية والوقاية والمشورة والاشراك، خاصة على مستوى أعمال الحكومات والبرلمانات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين؛

17. التأكيد على تعزيز العمل العربي المشترك على مستوى جامعة الدول العربية، وتشجيع الممارسات الفضلى وتقاسم التجارب بين الدول العربية، والمساهمة في تعزيز الحوار الإقليمي بخصوص هذا الموضوع الناشئ، ورفع التحديات المشتركة.

وفي ختام الورشة، أجمع المشاركون على ضرورة النقاش حول قضية تسهيل إعمال المبادئ التوجيهية الأممية من خلال البرامج التي ينفذونها، معربين عن رغبتهم في الحفاظ على التواصل لتبادل الأفكار وتطوير وجهات النظر.

كما أكد المتدخلون على كون اللقاء سيعطي انطلاقة جيدة لنقاشات إقليمية عربية، إذ ينبغي للحوار أن يستمر داخل مؤسساتهم ليؤدي إلى إجراءات أكثر واقعية في المستقبل. وأن أهمية منتديات النقاش مثل هذه الورشة قائمة في دعم أصحاب المصلحة في المنظومة، وضرورة النظر في كيفية تكرارها وتفعيل فرص التعاون والدعم التي يمكن تقديمها في هذا المجال.